

Distr.: General
24 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في
التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من المعهد الكاثوليكي للأسرة وحقوق الإنسان، وهو منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2014/L.2



الرجاء إعادة استعمال الورق

231214 221214 14-65527X (A)



البيان

تقع مؤسسة الأسرة الطبيعية في قلب التنمية الاجتماعية

يجب أن تبدأ إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر، مع وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الاعتبار، بتحديد الدوافع الرئيسية للتنمية الاجتماعية، وهي دوافع لا تتغير، ودائمة، وضرورية للتنمية الاجتماعية المستدامة في كافة المجتمعات. ويتمثل أحد هذه الدوافع الرئيسية للتنمية في الأسرة التي تقوم على أساس رباط بين رجل وامرأة. فبدون الأسرة، تصبح التنمية الاجتماعية ببساطة مستحيلة.

ولدى الدول مصلحة أخلاقية واجتماعية ملحة في حماية الأسرة وتعزيزها. فبدون الأسرة، لا يمكن أن توجد المجتمعات، ناهيك عن تطورها بأي شكل من الأشكال. كما أكد مجلس حقوق الإنسان في قراره ١١/٢٦ مؤخراً أن "الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع" و "البيئة الطبيعية للنمو ورفاه جميع أفرادها".

وجاء في المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع"، وأن "لها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة". ولدى أكثر من ١٢٠ بلداً نصوص دستورية تعكس هذه المادة، وكذلك أحكام قانونية وسياسية عديدة تجسدها.

وتساهم الأسرة أكثر من أي مؤسسة اجتماعية أخرى في التكامل الاجتماعي، والعمالة المنتجة، والقضاء على الفقر بجميع أبعاده، الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. والأسرة، علاوة على ذلك، هي المكان الأكثر أمناً لحماية حقوق الإنسان للأفراد في سنواتهم الأولى.

وهذه الحقيقة البديهية تؤكدها وتقرها العلوم والبحوث الحديثة. فليس هناك أي كيان أو مؤسسة يمكن أن تحقق نفس النتائج الجيدة بالنسبة للأطفال. فالطفل ينمو داخل أسرة متماسكة تكونت عن طريق الزواج بين رجل وامرأة. والأسرة هي المكان الذي يتعلم فيه الأفراد الحب والمسؤولية على حد سواء.

والأسرة تحقق الفائدة لجميع أفرادها. ويرتبط الدخول في علاقة زوجية وتكوين أسرة بالصحة الجيدة، والسعادة الأكبر، والخبرات الحياتية الأطول لكل من الرجل والمرأة. وهذا يرتبط أيضاً ارتباطاً إيجابياً بانخفاض وفيات الرضع.

والأسرة ضرورية لمحاربة الفقر وتكوين الثروة. فأوجه التآزر الاقتصادي الموجودة بشكل طبيعي في الأسر يستحيل إعادة إنتاجها عن طريق برامج أو مؤسسات حكومية.

وتمزق الأسرة يؤدي إلى نفقات أعلى أضعافاً مضاعفة للحكومات عن طريق برامج الرعاية الاجتماعية. وتبين من دراسة رائدة للعوامل التي تسهم في الحراك الاقتصادي في أمريكا نشرها الباحث الاقتصادي راج شيبتي من جامعة هارفارد في عام ٢٠١٤ أن من الأرجح أن بنية الأسرة كانت بمثابة العامل الذي مهّد لهذا الحراك الاقتصادي.

فالأسر القوية المستقرة ضرورية لاستدامة التنمية الاجتماعية. وتوضح البحوث أن الأسر الصحية التي تتكون عن طريق رباط الزوجية بين الرجل والمرأة تؤدي إلى أسر صحية بدرجة أكبر. فأطفال الأسر الممزقة أو الترتيبات الأسرية البديلة يُحرمون من مزايا النشوء بين أم وأب. وفي حين أن الأفراد في الأسر الممزقة يمكن أن يتغلبوا على ظروفهم، فإن الأطفال المولودين داخل أسر مترابطة من الأرجح أن يُكوّنوا أسرهم الخاصة.

وتعد القوانين والسياسات التي تحفز الرجل والمرأة على الدخول في علاقة زوجية وتكوين أسرة، وكذلك القوانين التي تعزز وتحمي الزواج، الوسيلة الرئيسية التي تجتهد فيها حماية الأسرة تعبيراً عن النظم القانونية المحلية.

والتعريف الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتبر تكوين الأسرة بأنه ثمرة رباط بين رجل وامرأة. ويشمل هذا التعريف دائماً العلاقات الأسرية الموسعة والأسر وحيدة الوالد أو الوالدة، ولكنه لا يشمل زواج المثليين. وقد غيرت بلدان متقدمة قليلة قوانينها لكي تعترف بزواج المثليين من الناحية القانونية، غير أنهم يجادلون بأن هذا يتطلب تغييراً في التعريف العام للأسرة والمتواجد منذ حين. بل إن البعض يقولون إن الأسرة ليس لها حقوق إنسان على الإطلاق.

إن الاعتراف بزواج المثليين أو بأي ترتيبات أسرية أخرى باعتبارها معادلة للأسرة من شأنه أن يؤدي إلى مجتمعات لا تقبل فقط العلاقات المثلية والمختلطة والممارسات غير الأخلاقية الأخرى، وإنما تشجعها أيضاً. وفي الأماكن القليلة التي يقرّ فيها القانون "زواج المثليين"، يتعلم الأطفال من بداية عمرهم أن المثلية الجنسية صحية، وأن المثليين يُسمح لهم بالتبني، وتضغط الحكومات على الجميع لقبول أنماط العيش المثلية باعتبارها أنماطاً عادية.

ويطالب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن يتلقى جميع الأطفال الحماية بصرف النظر عن الحالة الأسرية. ويعترف الإعلان بما هو أكثر من ذلك في مادته ٢٥ التي تنص على أن "ينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء كانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية".

ويجب أن يحصل الأطفال على نفس الحقوق مثل الأطفال الآخرين بصرف النظر عن الظروف أو الأحوال التي يولدون أو يعيشون فيها، أو خيارات والديهم. غير أن ضمان حصول جميع الأطفال على نفس الحماية لا يتطلب من الدول تقنين أو تشجيع الترتيبات الأسرية التي لا تماثل الأسرة.

ولا يعني الاعتراف بحقوق الطفل أن الأفراد الذين يتعايشون مع شريك له حق خاص في الحصول على مزايا قانونية والحماية المكفولة للأسرة، بحكم اختيارهم للعيش داخل نفس الأسرة. ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة على ضوء البحوث التي توضح كيف يكون الأطفال في وضع أفضل عندما ينشأون بين أبويهم البيولوجيين في علاقة أسرية مستقرة. وبينما تتحمل الدول مسؤولية مساعدة الأطفال المحرومين في هذا الصدد، إلا أنها لا تلتزم أو لا تهتم بتشجيع علاقات أخرى خلاف الزواج بين رجل وامرأة.

ولن تستفيد المجتمعات من تشجيع أو تبني ترتيبات أسرية يمكن أن تكون ضارة بالنسبة للأطفال. والواقع أن تشجيع الترتيبات الأسرية البديلة لتنشئة أطفال خارج الأسرة المكوّنة من الارتباط بين رجل وامرأة، بل وتفضيل ذلك، يمكن أن يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان بالنسبة للأطفال.

والأطفال الذين ينشأون داخل أسر متعايشة وغير متزوجة، من الأرجح أن يتعرضوا للاعتداء البدني والجنسي والعاطفي. ومن الأرجح أن يتعرض الأطفال بشكل ملحوظ للاعتداء البدني والجنسي والعاطفي عندما لا ينشأون بين آباءهم البيولوجيين في بيئة أسرية مستقرة.

ومن الأرجح أن يعاني الأطفال الذين لا ينشأون بين أم وأب في بيئة أسرية مستقرة من الفشل الدراسي، والمشاكل السلوكية، وتعاطي المخدرات، والوحدة، من بين نتائج سلبية أخرى تؤثر في إنتاجيتهم وقدرتهم على المساهمة في المجتمع بصورة إيجابية.

في العالم المعاصر، تواجه الأسرة تحديات ومسؤوليات جديدة

هناك دلائل على أن الأسرة تواجه أزمة في المجتمعات في كل مكان حول العالم. ونظراً لأن الأسرة تتعرض لأخطار تهدد استقرارها واستمرارها، بما في ذلك الحالة الاقتصادية العالمية، فإنها تواجه تحديات لم تكن تتصورها أبداً من قبل. فكثير من الشباب يعجزون عن تحقيق أحلامهم وحقهم في تكوين أسرة. ذلك أن العقبات الاجتماعية والاقتصادية تجعل تكوين أسرة شبه مستحيل بالنسبة للكثير. بل إن الأمر الأكثر إثارة للقلق أن بعض المجتمعات قللت من شأن الأسر في العقود الأخيرة، فوضعت قوالب نمطية سلبية عن الحياة الأسرية،

وجردت الأسرة من حقوق الإنسان الخاصة بها، معتبرة إياها عقبة في طريق سياسات اجتماعية ضارة تمجد التزعة الفردية على حساب الأسرة.

ومن ناحية أخرى، توجد آفاق مشرقة بالنسبة للأسرة. فكثير من البلدان تبدي اهتماماً متجدداً بصياغة سياسات ستؤثر بصورة إيجابية في الأسر وتكوين الأسرة. وقد جرى أيضاً قدر كبير من النشاط داخل الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤. وكانت الأسرة محور العديد من المفاوضات الحكومية الدولية في إطار لجنة التنمية الاجتماعية، ثم الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان. ويعد هذا تطوراً إيجابياً يجب أن يمتد حتى استعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ٢٠١٥، والاتفاق بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر القمة العالمي، وسيكون بمثابة فرصة لإجراء مراجعة سريعة للسياسات الاجتماعية على ضوء الأفكار السياسية الجديدة، مثل فكرة الوظائف المراعية للبيئة والاقتصاد المراعي للبيئة.

ويتطلب الاتفاق الوشيك بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على وجه الخصوص مراجعة دقيقة للسياسات الاجتماعية الحالية على ضوء النتائج التي حققتها بالفعل. ويجب أن تكون حماية الأسرة محور جميع الجهود التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية.